الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

SOCPA

التحول للمعايير الدولية

«معلومات هامة»

جمادى الأولى ١٤٣٧هـ

مارس ٢٠١٦م

- √ اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية.
- √ متى سيتم تطبيق المعايير الدولية في المملكة؟
- √ من سيطبق المعايير الدولية بنسختها الكاملة، ومن سيطبق. المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟
- √ كيف يجري العمل على تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية؟
- √ تحديثات المعايير بعد إقرار خطة التحول.

اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية

سبق أن اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين في عام ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م) خطة للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة. وقد جاء اعتماد الخطة وفقا لتوصية لجنة توجيهية شكلها المجلس لهذا الغرض تكونت من كل من أمين عام الهيئة ورئيسي لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ونائبيهما، وممثل لوزارة المالية، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والتي بنت بدورها توصياتها في هذا الشأن على نتاج الدراسات والتوصيات التي قامت بها كل من لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في الهيئة.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA

متى سيتم تطبيق المعايير الدولية في المملكة؟

- وفقا لقرار مجلس الإدارة فإن تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة بنسختها الكاملة (IFRS) سيكون اعتبارا من بداية عام ٢٠١٧م وذلك على المنشآت المدرجة في السوق المالية. أما بالنسبة للمنشآت الأخرى، فإن التطبيق سيكون اعتبارا من بداية عام ٢٠١٨م، مع السماح لتلك المنشآت الأخرى بالتطبيق اعتباراً من بداية عام ٢٠١٧م.
- أما ما يخص معايير المراجعة، فإن مكاتب المراجعة مطالبة بتطبيق تلك المعايير على أعمال المراجعة أو الفحص المرتبط عليها في ٢٠١٧/١/١م أو بعده.
- وقد اختارت الهيئة هذا التوقيت المستقبلي للتطبيق تنفيذا لما تضمنته خطة التحول من تقدير لحاجة البيئة المحلية للاستعداد الكافي لتطبيق المعايير الدولية، حيث نصت الخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية على أن نجاح خطة التحول إلى المعايير الدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوفر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق متطلبات تلك المعايير والتأكد من تطبيقها. فعلى سبيل المثال، قد تتوفر لدى المنشآت المالية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، ولذلك فإنه من غير المناسب تحميل القطاعات الأخرى عبء التحول إلى المعايير الدولية بدون إتاحة الفرصة لتلك القطاعات للاستعداد الكافي. ويضاف إلى ذلك حرص الهيئة على إعطاء وقت كاف لدراسة المعايير الدولية من كافة النواحي ذات العلاقة بالبيئة المحلية متضمنة الجوانب الشرعية والنظامية لمتطلبات المعايير، حيث نصت خطة التحول على إجراءات تنفيذية ركزت على الدراسة المتعمقة لكل معيار دولي وإشراك نخب المجتمع من ذوي الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة مثل معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين والأكاديميين والهيئات الإشرافية لمناقشة متطلبات المعايير بشكل مستفيض لضمان تحقق الهدف من تطبيقها.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA

المعايير الدولية بنسختها الكاملة، والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تمشيا مع التوجه العالمي بإعداد مجموعتين من معايير المحاسبة تمثل المجموعة الأولى معايير المحاسبة الدولية تلتزم بها المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة (مثل الشركات المدرجة في السوق المالية والشركات المالية) في حين تمثل المجموعة الثانية الموضوعات المشتمل عليها المعيار الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة تلتزم بها المنشآت الأخرى، فقد نصت خطة التحول على اعتماد كلا المجموعتين من المعايير. ويوفر المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة متطلبات إفصاح أقل، ومتطلبات قياس أسهل من تلك التي تطلبها النسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي.

من سيطبق المعايير الدولية بنسختها الكاملة، ومن سيطبق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

ووفقا لقرار مجلس الإدارة المتعلق باعتماد القسم الأول من المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فإن المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعرَّف لغرض تطبيق معايير المحاسبة بأنها تلك المنشآت التى تقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين، ولكنها لا تخضع للمساءلة العامة.

وتعد المنشأة خاضعة للمساءلة العامة في الحالات الآتية:

- (أ) عندما يتم تداول أدوات حقوق الملكية أو الديون الخاص بها فى سوق عام أو كانت هذه المنشآت فى طريقها لإصدار مثل هذه الأدوات للتداول فى سوق عام (تداول وطني أو أجنبى أو تداول خارج المقصورة سواء كان فى الأسواق المحلية أو الإقليمية).
- (ب) عندما تستغل أصولاً تخص قطاعاً عريضاً من الأطراف الخارجية كأحد الأنشطة الرئيسية لها. وينطبق ذلك على البنوك، والإتحادات الإئتمانية، وشركات التأمين، والسماسرة والمتعاملين فى الأوراق المالية، وصناديق الإستثمار، وبنوك الإستثمار.
- وبمعنى آخر، فإن المنشآت الملزمة بتطبيق المعايير الدولية بنسختها الكاملة هي تلك المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية وتشمل الشركات المدرجة في السوق المالية، أو في طريقها للإدراج أو لديها أدوات مديونية متداولة في السوق المالية، أو أنها منشآت مالية مثل صناديق الاستثمار.

كيف يجري العمل على تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية؟

نصت خطة التحول إلى المعايير الدولية على عدد من الإجراءات التنفيذية قامت اللجان الفنية المعنية تعاضدها لجانها التنفيذية بتنفيذها تباعا. وفيما يخص المعايير التي تم اعتمادها حتى تاريخه، فقد تم القيام بما يلي:

- تم إعداد دراسات فنية وشرعية ونظامية لكل معيار.
- تم إعداد ترجمة عربية للمعايير.
- عقد عدة اجتماعات للجان الفنية تضمنت مناقشات للدراسات الاستشارية التي تمت على المعايير سواء من النواحي الشرعية أوالنظامية أوالفنية.
- تلا ذلك عرض المعايير في عدة لقاءات مائدة مستديرة ضمت نخبة من المهتمين والمتخصصين من الجهات الإشرافية والأكاديمية والمهنية وقطاع الأعمال لتبادل الرأي حول المعايير الدولية وذلك على مدى يومين كاملين لكل مجموعة من المعايير المترابطة، وكان النقاش وفقا لعدة محاور تشمل مناسبة المعيار للتطبيق من الناحية الشرعية والنظامية، ومناسبة الخيارات المتعددة التي تتيحها المعايير أحيانا، ومدى الحاجة لإضافة إفصاحات إليه، بالإضافة إلى النقاش حول مناسبة الترجمة وبخاصة المصطلحات المهنية
- قامت اللجان الفنية بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على كل معيار ليتسنى تطبيقه بصورة صحيحة في المملكة.
- تم نشر المعايير على موقع الهيئة وذلك بغرض طلب الرأي من ذوي الاهتمام حول المعايير الدولية، وتشجيع المشاركة بأي تعديل (إن وجد) ليتسنى للجان النظر في إدخاله على المعايير.
- اعتمدت اللجان الفنية وثائق التوصية بتطبيق المعايير والرفع بها لمجلس إدارة الهيئة لاعتمادها.
- اعتمد مجلس إدارة الهيئة توصيات اللجان الفنية فيما يختص بالمعايير التي شملتها تلك المراحل من المشروع.

وقد تم نشر قرارات الاعتماد على موقع الهيئة، كما تم تزويد جميع الجهات الإشرافية وغيرها من ذوي الاهتمام بنسخ من قرارات اعتماد المعايير.

تحديثات المعايير بعد إقرار خطة التحول

حدثت تطورات في المعايير الدولية منذ اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية في عام ٢٠١٢م ، حيث حلت معايير جديدة محل معايير قديمة، أو أضيفت معايير جديدة. وأخذاً في الحسبان أن المعايير الجديدة وتحديثاتها إنما صدرت لسد نقص في المعايير القائمة أو إزالة لبس أو تعقيد فيها، اتخذ مجلس إدارة الهيئة قراراً في هذا الصدد كما يلي:

- تفويض اللجان الفنية بتحديث خطة التحول إلى المعايير الدولية بالمستجدات التي تحدث على المعايير الدولية، سواء فيما يتعلق بتحديث المعايير القائمة أو صدور معايير جديدة، واعتماد تلك المعايير الجديدة بدلاً من المعايير الملغاة حتى ولو كان تاريخها لاحقاً لتاريخ تطبيق المعايير الدولية في المملكة.
- حث المنشآت على تطبيق المعايير الجديدة حال اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة، بدلا من المعايير الملغاة، حيث يوفر ذلك على معدي القوائم المالية تكلفة التحول مرة أخرى إلى المعايير الجديدة عند حلول تاريخ تطبيقها، مع السماح لمن يرغب من المنشآت بتطبيق المعايير الملغاة والتي لا تزال وفقا للمعيار الدولي سارية المفعول بعد عام ٢٠١٧م.

www.socpa.org.sa

@socpa_ksa Info@socpa.org.sa ص ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦ هاتف: ٠١١٤٠٢٨٥٥٥